

# كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار - دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

## role In The Efficiency And Effectiveness Of Audit Committees And Their Rationalizing Investment Decisions - A Field Study On A Sample Of Companies listed On The Khartoum Stock Exchange

أ.م. سند، ياسر تاج السر محمد<sup>2</sup>

كلية الدراسات العليا

جامعة النيلين، السودان جامعة النيلين، السودان

[yasirsanad@gmail.com](mailto:yasirsanad@gmail.com)

تاريخ النشر: 2025/07/26

باحث. دكتوراة. علي، طاهر إدريس طاهر<sup>\*1</sup>

كلية الدراسات العليا

جامعة النيلين، السودان جامعة النيلين، السودان

[taher.phd2024](mailto:taher.phd2024)

تاريخ الاستلام: 2025/05/13

تاريخ القبول: 2025/07/06

### ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور كفاءة وفاعلية لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف ترشيد قرارات الاستثمار في بعض الشركات، مما أدى إلى تراجع أدائها المالي وفقدان ثقة المستثمرين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على استبيانات تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من 130 مستجيباً، واستُردت 120 استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت 92.3%. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، حيث استُخدمت عدة أساليب إحصائية شملت اختبار الثبات، الإحصاء الوصفي، والانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت النتائج وجود علاقات إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة، خبرة الأعضاء، الشفافية، فعالية الرقابة، التنسيق الفعال، والمساءلة، وبين ترشيد قرارات الاستثمار. كانت العلاقة قوية في بعض المتغيرات مثل فعالية الرقابة والتنسيق الفعال والمساءلة، ومتوسطة في متغيرات أخرى مثل الاستقلالية والخبرة والشفافية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية لجان المراجعة، تطوير خبرات أعضائها، تحسين الشفافية والرقابة الفعالة، دعم التنسيق الداخلي، وزيادة المساءلة لتحسين جودة قرارات الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين.

المصطلحات المفتاحية: لجان المراجعة ؛ الكفاءة والفاعلية ؛ الشفافية ؛ المساءلة ؛ قرارات الاستثمار.

تصنيف JEL: M42، G11، G34، M14، D24

### Abstract:

The study examined how audit committees' efficiency and effectiveness impact investment decisions in companies listed on the Khartoum Stock Exchange. It identified weak decision-making as a key issue, leading to poor financial performance and lost investor trust. Using a descriptive-analytical approach, 120 valid questionnaires were analyzed via SPSS. Results showed significant positive relationships between committee independence, expertise, transparency, oversight, coordination, accountability, and rationalized investment decisions. Strongest links were found for oversight, coordination, and accountability. The study recommended strengthening committee independence, expertise, transparency, oversight, and accountability to enhance decision quality and investor confidence.

**Keywords:** Audit committees; efficiency and effectiveness; transparency; accountability; investment decisions

**Jel Classification Codes:** M42، G11، G34، M14، D24

## 1. مقدمة

شهدت لجان المراجعة تطوراً تاريخياً ملحوظاً منذ نشأتها في أوائل القرن العشرين، حيث بدأت كمجموعات غير رسمية داخل الشركات لمراجعة العمليات المالية، ثم تطورت لتصبح جزءاً أساسياً من هيكل الحوكمة المؤسسية. ومع تزايد تعقيد الأنشطة الاقتصادية وانتشار الفضائح المالية في العقود الأخيرة، مثل أزمة "إنرون" و"ورلد كوم"، أصبحت لجان المراجعة أداة رئيسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في الشركات. يُعرّف مفهوم كفاءة وفاعلية لجان المراجعة اليوم بأنه قدرة هذه اللجان على أداء مهامها بكفاءة عالية، بما في ذلك الإشراف على التقارير المالية، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وضمان استقلالية المراجعة الخارجية، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وحماية مصالح المساهمين .

اكتسبت قرارات الاستثمار أهمية كبرى منذ ظهور الأسواق المالية الحديثة في القرن التاسع عشر، حيث أصبحت قرارات الاستثمار بمثابة العمود الفقري لاستمرارية الشركات وتحقيق النمو الاقتصادي. ومع تطور الأسواق المالية وزيادة تعقيدها، برز مفهوم ترشيد قرارات الاستثمار كممارسة حيوية تهدف إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية. وقد تطور هذا المفهوم مع تطور الأدوات المالية والتحليل الاقتصادي، ليصبح محوراً أساسياً في استراتيجيات الشركات، خصوصاً في الأسواق الناشئة مثل سوق الخرطوم للأوراق المالية.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار داخل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. من خلال دراسة الجوانب المختلفة لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة، المتمثلة في (الاستقلالية، الخبرة، الشفافية، الفاعلية الرقابية، التنسيق، المساءلة)، على تحسين جودة قرارات الاستثمار. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في تقديم توصيات عملية لتعزيز أداء لجان المراجعة ودورها في تحقيق الكفاءة الاستثمارية للشركات في البيئة السودانية.

### 1.1 مشكلة الدراسة

تعد قرارات الاستثمار من أكثر القرارات أهمية وحساسية في حياة الشركات، إذ يمكن أن تؤدي القرارات الخاطئة إلى خسائر مالية جسيمة تهدد استمراريته، كما قد تتسبب في إحداث أزمات اقتصادية أوسع نطاقاً. في بيئة العمل السودانية، تعاني بعض الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من ضعف في ترشيد قراراتها الاستثمارية، مما أدى إلى تراجع أدائها المالي وفقدان ثقة المستثمرين. ويثير هذا الوضع تساؤلاً رئيسياً حول مدى دور لجان المراجعة في تحسين وتوجيه هذه القرارات. ومن هنا، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور كفاءة وفاعلية لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ؟

واستناداً إلى هذا السؤال الرئيسي، تطرح الدراسة عدة تساؤلات فرعية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار ؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار؟

## 2.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين كفاءة وفعالية لجان المراجعة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مما يساهم في تعزيز الثقة في السوق وزيادة الشفافية. كما أن النتائج المتوقعة قد تساعد الشركات السودانية في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشادة، مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي وزيادة قدرتها التنافسية في بيئة اقتصادية مليئة بالتحديات.

## 3.1. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- دراسة دور خبرة أعضاء لجان المراجعة على جودة قرارات الاستثمار.
- تحليل دور شفافية لجان المراجعة في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.
- تقييم مدى تأثير الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار.
- إبراز دور التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة في تعزيز جودة قرارات الاستثمار.
- قياس أثر مساءلة لجان المراجعة على تحسين قرارات الاستثمار للشركات.

## 4.1. فرضيات الدراسة

- ❖ الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار
- ❖ الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار
- ❖ الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار
- ❖ الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار
- ❖ الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار
- ❖ الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار

## 5.1. الدراسات السابقة

❖ دراسة (The, 2015): تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير تحمل المخاطر المالية على قرارات الاستثمار الفردية في سياق المشورة المالية، وكيف يؤثر إدراك المخاطر المالية على العلاقة بين تحمل المخاطر وقرارات الاستثمار. هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير تحمل المخاطر المالية وفهم العميل للمخاطر على قرارات الاستثمار. توصلت النتائج إلى وجود تأثير مباشر وغير مباشر للثقة وطول العلاقة بين العميل

والمستشار المالي على تحمل المخاطر، وأوصت بإجراء مزيد من الدراسات لتقييم إدراك المخاطر المالية وربطها بعوامل أخرى مثل طول العلاقة بين العميل والمستشار.

❖ **دراسة (الأمين، 2016):** تمثلت مشكلة الدراسة في أن لجان المراجعة في المصارف التجارية السودانية لا تراعي بعض الخصائص التي تؤثر على تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى قياس تأثير خصائص لجان المراجعة على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية. توصلت النتائج إلى أن استقلالية وخبرة لجان المراجعة لها تأثير إيجابي في الحد من التلاعب وتعزيز الشفافية، وأوصت بضرورة التكوين الإلزامي للجان المراجعة وتعزيز مشاركتها في اختيار المراجعين الخارجيين.

❖ **دراسة (Patrik, 2017):** تمثلت مشكلة الدراسة في تحديات اتخاذ قرارات استثمار رشيدة وتقليل المخاطر المالية المرتبطة بفقدان القيمة مقابل المال المستثمر. هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير المعلومات المالية، مثل الأرباح لكل سهم، على قرارات الاستثمار للمساهمين في البنوك النيجيرية. توصلت النتائج إلى أن الأرباح لكل سهم لها علاقة إيجابية وهامة مع قرارات الاستثمار، وأوصت المستثمرين بتحليل المعلومات المالية المتعلقة بالأرباح لاتخاذ قرارات مستنيرة.

❖ **دراسة (Bungkilo, 2017):** تمثلت مشكلة الدراسة في قياس مدى تأثير رقابة لجان المراجعة على ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية في الشركات العامة المدرجة في تايلاند. هدفت الدراسة إلى إبراز دور لجان المراجعة في تحسين جودة أنظمة إدارة المخاطر. توصلت النتائج إلى أن لجان المراجعة التي تدرك مسؤولياتها الإشرافية على إدارة المخاطر لديها تأثير إيجابي على تصورات جودة إدارة المخاطر، وأوصت بضرورة تعزيز مسؤوليات لجان المراجعة لتحسين كفاءتها.

❖ **دراسة (Bajra, 2018):** تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية وفقاً لتوجيهات قانون الشركات الثامن للاتحاد الأوروبي. هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين كفاءة لجان المراجعة وجودة التقارير المالية. توصلت النتائج إلى أن كفاءة لجان المراجعة مرتبطة إيجابياً بجودة التقارير المالية، بينما وجود لجان المراجعة فقط دون كفاءة لا يعزز الجودة. أوصت الدراسة بمزيد من الأبحاث حول خصائص اللجان المؤثرة على الإفصاح المالي.

❖ **دراسة (العنزي، 2019):** تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور لجان المراجعة في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الكويتية. هدفت الدراسة إلى قياس تأثير استقلالية وخبرة ومهام لجان المراجعة على إدارة مخاطر السيولة، توصلت النتائج إلى وجود دور إيجابي لاستقلالية وخبرة ومهام لجان المراجعة في تقليل مخاطر السيولة، وأوصت بضرورة التوازن بين عدد الأعضاء وحجم المهام، وتشجيع أعضاء اللجان على الحصول على الشهادات المهنية لرفع كفاءتهم.

❖ **دراسة (Ahmad, 2020):** تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير تحيز نقص الثقة على قرارات الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل للمستثمرين الأفراد الذين يتداولون في بورصة باكستان. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحيزات النفسية وقرارات الاستثمار. توصلت النتائج إلى أن نقص الثقة يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل، وأوصت المستثمرين بتجنب الاعتماد على التحيزات المعرفية والمشاعر عند وضع استراتيجياتهم الاستثمارية.

## 6.1. التعليق على الدراسات السابقة

تميزت دراسة الباحثان بتركيزها على كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار المحاسبية، وهو موضوع لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مباشر، على الرغم من أن بعض الدراسات مثل دراسة أنس عبد الله (2016) ودراسة UjkanBajra و SimonČadež (2018) ناقشتا تأثير لجان المراجعة على الشفافية وجودة التقارير المالية، إلا أنها لم تقدم تصوراً شاملاً عن تأثير لجان المراجعة على قرارات الاستثمار. كذلك، ركزت دراسة الباحثان على استقلالية وشفافية لجان المراجعة وتأثيرها على الاستثمار، ما يشكل بعداً جديداً يربط بين الحوكمة واتخاذ القرارات الاستثمارية. تتمثل الفجوة البحثية في عدم وجود دراسات تربط بوضوح بين لجان المراجعة كعامل تنظيمي وبين قرارات الاستثمار المحاسبية، وهو ما أضافه دراسة الباحثان عبر تناولها لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

## 2. الإطار النظري

### 1.2. الإطار النظري للجان المراجعة

تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم لجان المراجعة، حيث يرى بعض الباحثين أنها إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتمثل مهمتها الأساسية في التحقق من كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعالية تنفيذه، وتقديم التوصيات التي تعمل على تطوير هذا النظام لتحقيق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الأخرى (عبدالرحمن، 2004، ص. 111). كما عرّفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (1992) لجان المراجعة بأنها لجنة تتكون من مدراء الشركة، تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة، وتعد حلقة وصل بين المراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة، حيث تشمل نشاطاتها مراجعة ترشيح المراجع الخارجي ونطاق ونتائج المراجعة، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة (سامي، 2011، ص. 237). نشأت فكرة لجان المراجعة بهدف الحفاظ على استقلالية المراجعة الخارجية، حيث تعمل اللجنة كوسيط بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة. وقد أدت عدة عوامل اقتصادية ومحاسبية إلى زيادة أهمية هذه اللجان، مثل التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة أهمية شركات المساهمة، وانتشار الدعاوى القضائية ضد المراجعين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ممارسة الإدارة لضغوط على المراجعين الخارجيين (راضي، 2011، ص. 1451).

#### ❖ أهداف لجان المراجعة

تتمثل الأهداف الرئيسية للجان المراجعة في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة، وضمان الالتزام بالتعليمات والقوانين، مما يساعد الإدارة على تنفيذ مسؤولياتها القانونية (علي، 2016، ص. 602). ومن بين الأهداف الأخرى لتشكيل لجان المراجعة مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية واختيار الأنسب منها (بطحة، 2019، ص. 174)، والإشراف الفعال على إعداد التقارير المالية، خاصة في الشركات العامة، مما يتطلب خبرة في الممارسات المحاسبية والإدارة المالية. كما تسعى لجان المراجعة إلى زيادة موثوقية القوائم المالية ودعم المراجع الخارجي في أداء مهامه دون ضغوط تؤثر على مصداقية النتائج، والحد من التصرفات غير القانونية (حسن وآخرون، 2019، ص. 585)، ومنع الغش والتلاعب في التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجان على التكامل بين أنشطة التدقيق الداخلي والخارجي، وضمان كفاءة نظم إدارة المخاطر (كريم، 2000، ص. 168)، والإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم مدى الالتزام باللوائح والقوانين. كما توفر لجان المراجعة قناة اتصال بين المراجعين الداخليين والخارجيين، وزيادة نزاهة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية (عبدالكريم، 2018، ص. 82).

## ❖ كفاءة وفاعلية لجان المراجعة

يتطلب عمل لجان المراجعة توافر الكفاءة المالية والمحاسبية لدى أعضائها، حيث تشمل مهامهم الإشراف على إعداد القوائم المالية واختيار القواعد المحاسبية المناسبة (عوض، 2009، ص. 253). ولا يعد وجود لجان المراجعة ضماناً كافياً لبيئة رقابية جيدة، بل يجب الاهتمام بفاعلية هذه اللجان وطريقة تعيين أعضائها والمهام الموكلة إليهم (عوض، 2009، ص. 253).

## 2.2. الإطار النظري للقرارات الاستثمار

تشير قرارات الاستثمار إلى تلك القرارات التي تتطلب دراسة العوامل المتعلقة بالاستثمار، وجمع المعلومات الكافية حول عمليات الشراء والبيع للأوراق المالية (هوارى وآخرون، 2013، ص. 64-65). تُعرف عملية اتخاذ قرار الاستثمار في النظرية المالية بأنها القرار الذي يتضمن إنفاقاً فورياً بهدف تحقيق عوائد مستقبلية، كما يمكن تعريفها بأنها الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة (صالح، 2014، ص. 231).

❖ **أهمية قرارات الاستثمار:** تتمثل أهمية قرارات الاستثمار في تحقيق توزيعات أرباح محددة من الأسهم، وتحقيق عوائد أعلى من الاستثمارات الأخرى، وخلق سوق للأوراق المالية الصادرة عن الشركات. كما تسهم هذه القرارات في تحقيق أعلى عائد ممكن من الأوراق المالية، وتوفير دخل مستقر من خلال سندات الشركات، والحفاظ على وجود المنشأة على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط قرارات الاستثمار بوظائف الأداء مثل التخطيط والرقابة (راضي، 2011، ص. 474).

❖ **أسس اتخاذ القرار الاستثماري:** على المستثمر مراعاة عدة أسس عند اتخاذ قرار الاستثمار، منها السعي لتحقيق عائد مناسب لضمان استمرارية النشاط الاستثماري. كما يجب اختيار استراتيجية استثمارية مناسبة تعتمد على مؤهلات المستثمر وطبيعة السوق (بروال، 2011، ص. 9). بالإضافة إلى ذلك، يعد اختيار التوقيت المناسب عاملاً مهماً، حيث تختلف أوقات الاستثمار من حيث الجاذبية (شبيب، 2009، ص. 39-40).

❖ **أنواع قرارات الاستثمار:** يمكن تصنيف قرارات الاستثمار إلى قرارات قصيرة الأجل تركز على الاستثمار في الأصول المتداولة مثل النقد والمخزون (المغربي، 2018، ص. 61)، وقرارات طويلة الأجل تهتم بالاستثمار في الأصول الثابتة، وهي أكثر تعقيداً بسبب حجم الأموال المطلوبة (المغربي، 2020، ص. 55).

❖ **محددات قرار الاستثمار:** تشمل محددات قرار الاستثمار عوامل مثل التطور التكنولوجي الذي يؤثر في خلق فرص استثمارية جديدة، والتوقعات ودرجة المخاطرة التي تؤثر في حجم الاستثمار، وحجم السوق والمناخ الاستثماري الذي يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار (المغربي، 2016، ص. 254).

❖ **معوقات اتخاذ قرارات الاستثمار:** تشمل المعوقات الداخلية مثل السياسات الحالية والإمكانيات المالية المتاحة، والمعوقات الخارجية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات (عامر، 2016، ص. 198).

يرى الباحثان أن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة تمثل ركيزة أساسية في بناء منظومة استثمارية متوازنة ومستدامة. فعندما تعمل هذه اللجان بكفاءة عالية، فإنها لا تقتصر فقط على مراجعة القوائم المالية أو تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، بل تصبح بمثابة حارس للشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. هذا الدور لا يقتصر على ضمان دقة البيانات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز ثقة المستثمرين في

الأسواق المالية، مما يخلق بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة. من خلال تعزيز نزاهة التقارير المالية والحد من التلاعب والغش، توفر لجان المراجعة للمستثمرين أرضية صلبة لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومبنية على معلومات موثوقة. كما أن وجود أعضاء ذوي كفاءة مالية ومحاسبية عالية داخل هذه اللجان يضمن اختيار السياسات المحاسبية الملائمة ومراجعة القوائم المالية بدقة، مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من جاذبية الفرص الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجان المراجعة الفعالة تساهم في تعزيز التواصل بين الإدارة والمراجعين الخارجيين، مما يضمن تدفق المعلومات بشكل سلس ودقيق، هذا التفاعل الإيجابي يعزز من قدرة المؤسسات على إدارة المخاطر بشكل أفضل، واتخاذ قرارات استثمارية أكثر حكمة وتبصراً. وبالتالي، يمكن النظر إلى لجان المراجعة ليس فقط كأداة رقابية، بل كعامل محفز لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

### 3. الدراسة الميدانية

#### 1.3. وصف مجتمع وعينة الدراسة

تألف مجتمع وعينة الدراسة من العاملين في ستة مصارف مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث تم التركيز على الكوادر المتخصصة من المديرين الماليين ومديري الاستثمار والمخاطر ورؤساء أقسام المراجعة والفئات المهنية ذات الصلة. تم اختيار عينة عشوائية حجمها (130) مستجيباً، وتم استرداد (120) استبانة صالحة للتحليل، مما يمثل معدل استجابة 92.3% ويعكس تمثيلاً إحصائياً موثقاً لمجتمع الدراسة المستهدف في البنوك المشمولة وهي: بنك النيل الأزرق، بنك أم درمان الوطني، بنك الجزيرة، بنك فيصل الإسلامي، بنك المزارع التجاري، وبنك الخرطوم.

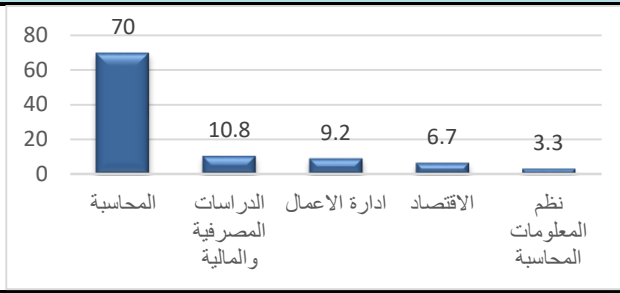
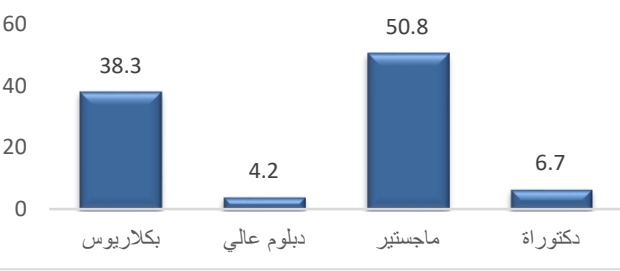
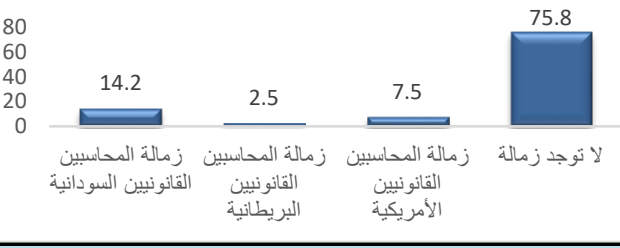
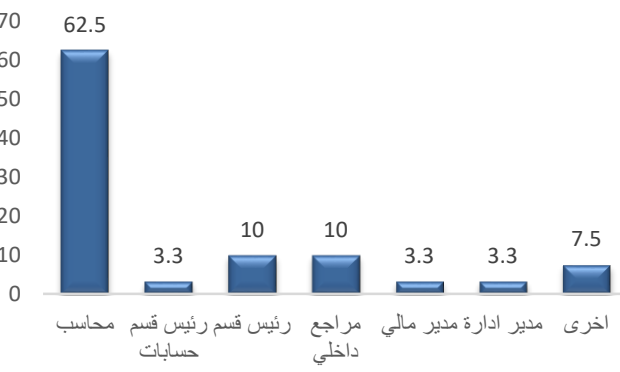
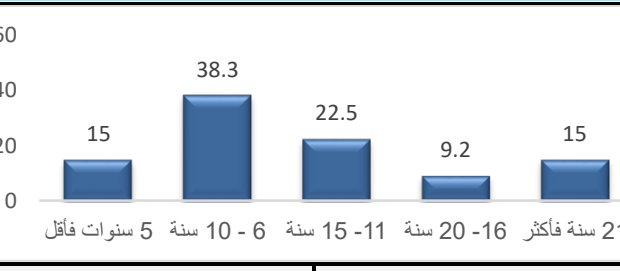
#### 2.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحثان بمعالجة وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات باستخدام برنامج (SPSS)، حيث تم اتباع منهجية إحصائية شاملة تضمنت ثلاثة مستويات رئيسية من التحليل: أولاً، تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي للأداة، حيث اعتمد معيار (60%) كحد أدنى للموثوقية. ثانياً، طبقت أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية، مع استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات المستجيبين. وأخيراً، تم توظيف أساليب الإحصاء الاستدلالي، وتحديد الانحدار الخطي البسيط، لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات، حيث مر التحليل بمراحل متابعة شملت تحليل البيانات الأساسية، وتقدير المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

#### 3.3. تحليل البيانات الشخصية

اشتملت على الخصائص التالية: التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

التخصص العلمي		
	المحاسبة	
	الدراسات المصرفية والمالية	
	ادارة الاعمال	
	الاقتصاد	
	نظم المعلومات المحاسبية	
المؤهل العلمي		
	بكالوريوس	
	دبلوم عالي	
	ماجستير	
	دكتوراة	
المؤهل المهني		
	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	
	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانيين	
	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	
	لا توجد زمالة	
المسمى الوظيفي		
	محاسب	
	رئيس قسم حسابات	
	رئيس قسم رئيس حسابات	
	مراجع داخلي	
	مدير مالي	
	مدير ادارة مالي	
	اخرى	
سنوات الخبرة		
	5 سنوات فأقل	
	6 - 10 سنة	
	11 - 15 سنة	
	16 - 20 سنة	
	21 سنة فأكثر	
100	120	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2024

يوضح الجدول (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية، حيث تشير النتائج إلى تنوع في التخصصات العلمية، مع تركيز كبير على تخصص المحاسبة بنسبة (70%)، مما يعكس ملاءمة العينة لموضوع الدراسة. كما يظهر أن (50.8%) من الأفراد يحملون مؤهل الماجستير، مما يدل على مستوى عالٍ من التأهيل الأكاديمي. من ناحية الخبرة، فإن (38.3%) من العينة لديهم خبرة تتراوح بين 6 إلى 10 سنوات، مما يعزز مصداقية استجاباتهم. هذه البيانات تساعد في تأكيد تمثيل العينة لمجتمع الدراسة وتدعم مصداقية النتائج، حيث تعكس تنوعاً في الخبرات والمؤهلات التي تسهم في إثراء التحليل وتعميق الفهم لدور لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار.

#### 4.3. الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري، الوزن النسبي، اتجاه العينة) لعبارات المحاور ❖ المحور الأول لجان المراجعة

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

المحور الأول لجان المراجعة				
العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
البعد الأول: الاستقلالية				
1. تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية في الشركة	4.3	0.588	86	أوافق بشدة
2. يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالحياد الموضوعية في أداء مهامهم	4.16	0.789	83.2	أوافق
3. تسهم استقلالية لجنة المراجعة في تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين	4.29	0.691	85.8	أوافق بشدة
4. تضمن استقلالية لجنة المراجعة عدم تأثيرها بالضغط الإداري	4.37	0.549	87.4	أوافق بشدة
5. يحرص أعضاء لجنة المراجعة على عدم تعارض مصالحهم مع مصالح الشركة	3.76	1.045	75.2	أوافق
6. يساعد استقلالية لجنة المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار	4.23	0.838	84.6	أوافق بشدة
7. تؤدي استقلالية لجنة المراجعة الي زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية	4.52	0.502	90.4	أوافق بشدة
البعد الثاني: الخبرة				
1. يمتلك أعضاء لجنة المراجعة الخبرة المالية والمحاسبية اللازمة لأداء مهامهم	4.28	0.686	85.6	أوافق بشدة
2. تساعد خبرة أعضاء لجنة المراجعة في فهم وتقييم المخاطر المرتبطة بالشركة	4.33	0.748	86.6	أوافق بشدة
3. تسهم كفاءة أعضاء لجنة المراجعة في تماثل المعلومات	4.23	0.719	84.6	أوافق بشدة
4. يساعد امتلاك لجنة المراجعة للخبرات المتنوعة في ترشيد قرارات الاستثمار	4.24	0.84	84.8	أوافق بشدة
5. تؤدي الكفاءة المهنية لأعضاء لجنة المراجعة الي زيادة ثقة المستثمرين	4.38	0.711	87.6	أوافق بشدة
6. تساعد خبرة أعضاء لجنة المراجعة في تعزيز جودة التقارير المالية	4.33	0.69	86.6	أوافق بشدة
7. يسهم امتلاك لجنة المراجعة للكفاءات اللازمة في تحسين نظم الرقابة الداخلية للشركة	4.38	0.801	87.6	أوافق بشدة
البعد الثالث: الشفافية				
1. تلتزم لجنة المراجعة بالشفافية في تقديم التقارير و البيانات المالية للمساهمين.	4.24	0.756	84.8	أوافق بشدة
2. يسهم التزام لجنة المراجعة بالشفافية في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية	4.4	0.666	88	أوافق بشدة
3. تساعد شفافية لجنة المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في البيانات المالية	4.51	0.502	90.2	أوافق بشدة

أوافق بشدة	84.4	0.663	4.22	4. يعزز الإفصاح الشفاف عن أنشطة لجنة المراجع من ترشيد قرارات الاستثمار
أوافق بشدة	85	0.853	4.25	5. تسهم الشفافية في تقديم تقارير لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية
أوافق	82.2	1.011	4.11	6. يساعد الالتزام بالشفافية في تعزيز مساءلة لجنة المراجعة امام المساهمين
أوافق	81.6	0.822	4.08	7. تساهم الشفافية في تقديم تقارير لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
<b>البعد الرابع: الرقابة</b>				
أوافق بشدة	85.4	0.67	4.27	1. تقوم لجنة المراجعة بدور فعال في مراجعة نظم الرقابة الداخلية بالشركة
أوافق بشدة	84.4	0.842	4.22	2. تسهم لجنة المراجعة في مراجعة نظم الرقابة في الحد من عدم تماثل المعلومات
أوافق	80	1.053	4	3. تساعد لجنة المراجعة لنظم الرقابة على ترشيد قرارات الاستثمار
أوافق بشدة	86	0.795	4.3	4. يعزز مراجعة إدارة المخاطر ثقة المستثمرين
أوافق بشدة	88.2	0.739	4.41	5. تساهم مراجعة نظم الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية
أوافق	81.6	0.909	4.08	6. يسهم مراجعة نظم الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
أوافق بشدة	89.6	0.565	4.48	7. تزيد فعالية لجنة المراجعة في الرقابة من مساءلة الإدارة التنفيذية
<b>البعد الخامس: التنسيق</b>				
أوافق بشدة	85.8	0.738	4.29	1. تحرص لجنة المراجعة على التواصل المستمر مع المدققين الداخليين والخارجيين
أوافق بشدة	84.6	0.886	4.23	2. يسهم التنسيق بين لجنة المراجعة والمدققين في الحد من عدم تماثل المعلومات
أوافق بشدة	87.2	0.708	4.36	3. تعزز لجنة المراجعة التنسيق بين الإدارة التنفيذية والمدققين لترشيد قرارات الاستثمار
أوافق بشدة	87.6	0.553	4.38	4. يزيد التواصل بين لجنة المراجعة والمدققين من ثقة المستثمرين في البيانات المالية
أوافق بشدة	88.6	0.545	4.43	5. تساعد لجنة المراجعة في تعزيز التنسيق بين الإدارة والمدققين لتحسين جودة التقارير المالية.
أوافق بشدة	87.8	0.555	4.39	6. يعزز التواصل بين لجنة المراجعة والمدققين في فعالية نظم الرقابة الداخلية
أوافق	79.8	0.783	3.99	7. يسهم التنسيق بين لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
<b>البعد السادس: المساءلة</b>				
أوافق بشدة	85.6	0.721	4.28	1. تتحمل لجنة المراجعة مسؤولية تقديم تقارير دورية عن أدائها الي مجلس الإدارة
أوافق	83.4	0.813	4.17	2. يسهم تحمل لجنة المراجعة للمسؤولية في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية
أوافق بشدة	88.4	0.616	4.42	3. تعزز مساءلة لجنة المراجعة امام مجلس الإدارة ثقة المستثمرين
أوافق	81.6	0.89	4.08	4. تزيد مساءلة لجنة المراجعة من ترشيد قرارات الاستثمار
أوافق بشدة	85.6	0.735	4.28	5. تسهم مساءلة لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية.
أوافق بشدة	85.8	0.691	4.29	6. يساعد تحمل لجنة المراجعة للمسؤولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
أوافق بشدة	88.2	0.558	4.41	7. تعزز المساءلة والمسؤولية لدى لجنة المراجعة من فعالية نظم الرقابة الداخلية
أوافق	82.64	0.585	4.132	المتوسط العام للمحور

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول المتعلق بلجان المراجعة، حيث يُظهر أن معظم العبارات تتمتع بمتوسط حسابي مرتفع يتراوح بين 3.76 و4.52، مما يشير إلى اتجاه عام للموافقة على أهمية لجان المراجعة في مختلف أبعادها. يُبرز الجدول أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة "تؤدي استقلالية لجنة المراجعة إلى زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية"، حيث بلغ 4.52، بينما كان أقل متوسط حسابي للعبارة "يحرص أعضاء لجنة المراجعة على عدم تعارض مصالحهم مع مصالح الشركة"، حيث بلغ 3.76. يُظهر الانحراف المعياري أن هناك تبايناً في الآراء حول بعض العبارات، مع أن معظمها تتمتع بوزن نسبي مرتفع يُشير إلى موافقة عامة على أهمية لجان المراجعة في تعزيز الاستقلالية، الخبرة، الشفافية، الرقابة، التنسيق، والمساءلة. يُلاحظ أن المتوسط العام للمحور بلغ 4.132، مما يعكس اتجاهًا إجماليًا للموافقة على أهمية لجان المراجعة، مع وزن نسبي يبلغ 82.64%، مما يشير إلى أن معظم المشاركين يؤيدون دور لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار.

#### ❖ المحور الثاني: ترشيد قرارات الاستثمار

#### جدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

ترشيد قرارات الاستثمار				
العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
1. تعمل الشركة على تقديم معلومات مالية تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة	4.44	0.562	88.8	أوافق بشدة
2. تقدم الشركة المالية تحليلات مالية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات استثمارية فعالة	4.2	0.75	84	أوافق بشدة
3. تعزز الشركات الإفصاح المالي الجيد لزيادة ثقة المستثمرين في قراراتهم الاستثمارية.	4.17	0.78	83.4	أوافق
4. تساعد التحليلات المالية التي تقدمها الشركة المستثمرين على فهم الأداء المالي بشكل أفضل	4.27	0.72	85.4	أوافق بشدة
5. تلتزم الشركة بتقديم معلومات مالية دقيقة ومفصلة لدعم قرارات الاستثمار	4.04	0.79	80.8	أوافق
6. تعمل الشركة على التقييم الدوري للأداء المالي لتحسين جودة قرارات الاستثمار	4.06	0.86	81.2	أوافق
7. تعتمد الشركة على تقارير مالية شاملة لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة	4.18	0.66	83.6	أوافق
المتوسط العام للمحور	4.27	0.37	85.4	أوافق بشدة

#### المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (3) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني المتعلق بترشيد قرارات الاستثمار، حيث تُظهر النتائج أن معظم العبارات تتمتع بمتوسط حسابي مرتفع يتراوح بين 4.04 و4.44، مما يشير إلى اتجاه عام للموافقة على أهمية تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة لترشيد قرارات الاستثمار. يُبرز الجدول أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة "تعمل الشركة على تقديم معلومات مالية تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة"، حيث بلغ 4.44، بينما كان أقل متوسط حسابي للعبارة "تلتزم الشركة بتقديم معلومات مالية دقيقة ومفصلة لدعم قرارات الاستثمار"، حيث بلغ 4.04. يُظهر الانحراف المعياري أن هناك تبايناً في الآراء حول بعض العبارات، مع أن معظمها تتمتع بوزن نسبي مرتفع يُشير إلى موافقة عامة على أهمية تقديم تحليلات مالية موثوقة لتعزيز جودة قرارات الاستثمار.

يُلاحظ أن المتوسط العام للمحور بلغ 4.27، مما يعكس اتجاهًا إجماليًا للموافقة على أهمية ترشيد قرارات الاستثمار، مع وزن نسبي يبلغ 85.4%، مما يشير إلى أن معظم المشاركين يؤيدون دور الشركات في تقديم معلومات مالية شاملة لدعم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

### 5.3. اختبار فرضيات الدراسة

#### أولاً: اختبار الفرضية الأولى

للتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الاستقلالية كمتغير مستقل، و ترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي

#### جدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.					
نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.309 <sup>a</sup>	.095	.088		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	3.353	1	3.353	12.416	.001 <sup>a</sup>
الأخطاء	31.863	118	.270		
المجموع	35.216	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	2.559	5.484	.000		
الاستقلالية	.386	3.524	.001		

#### المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الأولى، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين استقلالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار هو 0.309، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد ( $R^2$ ) أن حوالي 9.5% من تباين ترشيد قرارات الاستثمار يمكن أن يُعزى إلى استقلالية لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.001، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في استقلالية لجان المراجعة ترتبط بزيادة في ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار 0.386، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.001. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الأولى وتشير إلى أن استقلالية لجان المراجعة تؤثر إيجابيًا على ترشيد قرارات الاستثمار.

#### ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الخبرة كمتغير مستقل، وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار					
نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.353 <sup>a</sup>	.125	.117		
النتائج					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	4.396	1	4.396	16.830	.000 <sup>a</sup>
الأخطاء	30.820	118	.261		
المجموع	35.216	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية		
الثابت	2.623	6.798	.000		
الخبرة	.369	4.102	.000		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين خبرة أعضاء لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار هو 0.353، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد ( $R^2$ ) أن حوالي 12.5% من تباين ترشيد قرارات الاستثمار يمكن أن يُعزى إلى خبرة أعضاء لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في خبرة أعضاء لجان المراجعة ترتبط بزيادة في ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار 0.369، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الثانية وتشير إلى أن خبرة أعضاء لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على ترشيد قرارات الاستثمار.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

للتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الشفافية كمتغير مستقل، و ترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار					
نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.364 <sup>a</sup>	.132	.125		
النتائج					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	5.373	1	5.373	17.967	.000 <sup>a</sup>

		118	35.287	الأخطاء
		119	40.660	المجموع
معاملات الانحدار				
مستوي المعنوية	قيمة (T)	قيمة المعاملات	المعاملات الانحدار	
.000	5.801	2.395	الثابت	
.000	4.239	.408	الشفافية	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثالثة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين شفافية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار هو 0.364، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد ( $R^2$ ) أن حوالي 13.2% من تباين ترشيد قرارات الاستثمار يمكن أن يُعزى إلى شفافية لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في شفافية لجان المراجعة ترتبط بزيادة في ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار 0.408، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الثالثة وتشير إلى أن شفافية لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على ترشيد قرارات الاستثمار

#### رابعا: اختبار الفرضية الرابعة

وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الرقابة كمتغير مستقل، وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الرابعة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار					
نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.589 <sup>a</sup>	.347	.342		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	12.227	1	12.227	62.763	.000 <sup>a</sup>
الأخطاء	22.989	118	.195		
المجموع	35.216	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	1.583	4.770	.000		
الرقابة	.614	7.922	.000		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرابعة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار هو 0.589، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد ( $R^2$ ) أن حوالي 34.7% من تباين ترشيد قرارات الاستثمار يمكن أن يُعزى إلى فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة. يُظهر اختبار  $F$  أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة ترتبط بزيادة في ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار 0.614، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الرابعة وتشير إلى أن فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على ترشيد قرارات الاستثمار.

#### خامساً: اختبار الفرضية الخامسة

وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن التنسيق كمتغير مستقل، وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

#### جدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الخامسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار					
نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.606 <sup>a</sup>	.368	.362		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	12.946	1	12.946	68.594	.000 <sup>a</sup>
الأخطاء	22.270	118	.189		
المجموع	35.216	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	1.078	2.851	.005		
التنسيق	.725	8.282	.000		

#### المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الخامسة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار هو 0.606، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد ( $R^2$ ) أن حوالي 36.8% من تباين ترشيد قرارات الاستثمار يمكن أن يُعزى إلى التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة. يُظهر اختبار  $F$  أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في التنسيق الفعال ترتبط بزيادة في ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار 0.725، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000.

بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الخامسة وتشير إلى أن التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة يؤثر إيجابياً على ترشيد قرارات الاستثمار.

#### سادساً: اختبار الفرضية السادسة

للتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المساءلة كمتغير مستقل، وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

#### جدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية السادسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.					
نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.654 <sup>a</sup>	.427	.423		
النتائج					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	15.055	1	15.055	88.113	.000 <sup>a</sup>
الأخطاء	20.161	118	.171		
المجموع	35.216	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية		
الثابت	.654	1.725	.087		
المساءلة	.828	9.387	.000		

#### المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية السادسة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين مساءلة لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار هو 0.654، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد ( $R^2$ ) أن حوالي 42.7% من تباين ترشيد قرارات الاستثمار يمكن أن يُعزى إلى مساءلة لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في مساءلة لجان المراجعة ترتبط بزيادة في ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار 0.828، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية السادسة وتشير إلى أن مساءلة لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على ترشيد قرارات الاستثمار.

#### 4. خاتمة

من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وبالاعتماد على تحليل البيانات واستقصاء آراء المشاركين، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقع لجان المراجعة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

- توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- توجد علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- توجد علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- توجد علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- توجد علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- فيما يختص بكفاءة وفاعلية لجان المراجعة أوضحت النتائج يتمتع أعضاء لجان المراجعة في هذه الشركات بخبرة مالية ومحاسبية كبيرة، مما يمكنهم من فهم وتقييم المخاطر المرتبطة بالشركة بشكل فعال، والمساهمة في تعزيز جودة التقارير المالية وترشيد قرارات الاستثمار.
- تلتزم لجان المراجعة في الشركات المدرجة بمبدأ الشفافية في تقديم التقارير المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين في البيانات المالية ويسهم في ترشيد قرارات الاستثمار.
- تمثل لجان المراجعة دورًا فعالاً في مراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركات، مما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين في البيانات المقدمة، وبالتالي تعزيز كفاءة وفاعلية هذه اللجان في تحقيق أهدافها.
- تركز لجان المراجعة على تعزيز التنسيق المستمر مع المدققين الداخليين والخارجيين، مما يعزز فعالية نظم الرقابة الداخلية ويسهم في ترشيد قرارات الاستثمار.
- فيما يختص بترشيد قرارات الاستثمار تعمل الشركات على تقديم معلومات مالية تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، مما يعكس جودة التحليلات المالية المقدمة ودقتها.
- تعزيز ثقة المستثمرين تسهم الشركات في تعزيز ثقة المستثمرين من خلال الإفصاح المالي الجيد، مما يدل على دور المعلومات المالية في تحسين فهم الأداء المالي واتخاذ قرارات استثمارية فعالة.
- استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم وضع مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، تتمثل في الآتي:
- تعزيز استقلالية لجان المراجعة وتوسيع صلاحياتها لدعم قدرتها على ترشيد قرارات الاستثمار من خلال تقليل التدخلات الإدارية.
- زيادة استثمار الشركات في تطوير خبرات أعضاء لجان المراجعة لضمان قدرتهم على تقديم توصيات دقيقة تدعم قرارات الاستثمار.

- تعزيز ممارسات الشفافية في عمل لجان المراجعة من خلال تشجيع نشر تقارير مالية واضحة ودقيقة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة.
- تحسين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة من خلال مراجعة دورية لنظم الرقابة الداخلية لضمان كفاءة المعلومات المالية ودقتها لدعم قرارات الاستثمار.
- دعم التنسيق الفعال بين لجان المراجعة والأطراف ذات العلاقة لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة تعزز من جودة قرارات الاستثمار.
- زيادة المساءلة عن أداء لجان المراجعة من خلال ربط أداؤها بتحقيق أهداف الإدارة العليا ورفع مستوى التقارير المالية المقدمة لدعم قرارات الاستثمار.
- الاستفادة من خبرة أعضاء لجان المراجعة في تحليل المخاطر المالية وتطوير التوصيات لتحسين جودة التقارير المالية.
- تعزيز الالتزام بمبادئ الشفافية في تقديم التقارير المالية لزيادة ثقة المستثمرين وتعزيز كفاءة قرارات الاستثمار.
- تطوير هيكل رقابي أكثر كفاءة يضمن تقديم تقارير مالية دقيقة تعزز ثقة المستثمرين.
- زيادة التنسيق بين مختلف الجهات الرقابية داخل الشركة لضمان كفاءة نظم الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف لجان المراجعة.
- تطوير التحليلات المالية المقدمة للمستثمرين لضمان دقتها وكفاءتها في ترشيد قرارات الاستثمار.
- تعزيز الإفصاح المالي الجيد وزيادة الشفافية لبناء ثقة المستثمرين وتحسين فهمهم للأداء المالي للشركات المدرجة.

## 5. قائمة المراجع

### ❖ المؤلفات

- راضي، محمد سامي. (2011). موسوعة المراجعة المتقدمة – مراجعة حوكمة الشركات – جودة المراجعة. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- شبيب، دريد كامل آل. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (2018). التمويل والاستثمار في الإسلام. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (2020). إدارة التمويل المصرفي. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (2016). إدارة المنشآت المالية. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- هوارى، معراج وآخرون. (2013). قرارات الاستثمار في ظل عدم التأكد والأزمة المالية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عامر، طارق عبد الرؤوف. (2016). صناعة اتخاذ القرار. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

### ❖ الأطروحات

- عبده، إيمان محمد السيد سلامة. (2006). إطار محاسبي للإفصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة.

- محمد الأمين، أنس عبد الله. (2016). أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية. الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- سعد محمد خلف العنزي. (2019). دور لجان المراجعة في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الكويتية. الأردن: جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
- Thi Nguyen. (2015). The influence of financial risk tolerance and risk perception on individual investment decisionmaking in financial advice context. QUT School of Business, Queensland University of Technology, PhD's thesis in accounting, unpublished
- Dej-ananBungkilo. (2017). The role of audit committees among publicly listed companies in Thailand: Cases of audit committee oversight of enterprise risk management. The University of Hull, Thailand

#### ❖ المقالات

- عبدالرحمن، سوزان جمال الدين. (2004). مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 28(4)، 111.
- سامي، مجدي محمد. (2011). دراسة تحليلية للعلاقة بين فعالية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، 1(1)، 237.
- صالح، شادي صبحي. (2014). أثر التحيزات العاطفية والإدراكية للمستثمرين الأفراد على القرار الاستثماري. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 4(1)، 231.
- علي، مصطفى سالم. (2016). إطار مقترح لدراسة العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد 1، 602.
- بطحة، محمد آدم حامد. (2019). دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحقيق مشكلات التدقيق. *مجلة الدراسات العليا*، 56(14)، 174.
- حسن، عبد الرضا وآخرون. (2019). تأثير التمكين في تنفيذ فعالية عمل لجان التدقيق في الميثاق التجارية الخاصة. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 25(11)، 585.
- كريم، علاء حسن. (2000). دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المنشورة في شركات المساهمة العامة العراقية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية*، 168.
- عبدالكريم، لمياء أحمد. (2018). أثر لجان المراجعة والتقييم الدوري على استقلالية المراجع الخارجي. *مجلة الدراسات العليا*، 11(42)، 82.
- عوض، أمال محمد محمد. (2009). دور آليات الحوكمة في تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الإلكترونية للمنشآت. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، العدد 1، 253.

- Patrick Zayol, Aggrege Tavershima. (2017). Effect of financial information on investment decision making by shareholders of banks in Nigeria. ISOR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), 8(3), 20-31.
- .Ujkan Bajra, Simon Čadež. (2018). Audit committees and financial reporting quality: The 8th EU Company Law Directive perspective. Journal of Economic Systems, 42(1), 151-163.
- Maqsood Ahmad. (2020). Does under confidence matter in short-term and long-term investment decisions? Evidence from an emerging market. Emerald Publishing Limited, Management Decision, 1(4). <https://doi.org/10.1108/MD-07-2020-0972>